

CENTRAL BANK OF JORDAN

البنك المركزي الأردني



التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية
في الأردن

شباط

2026

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>

البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public



رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمتنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصادقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نضع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليطماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
13	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
21	المالية العامة	ثالثاً
37	القطاع الخارجي	رابعاً

تنويه هام: قد تظهر بعض الفروقات عند إجراء العمليات الحسابية للأرقام الواردة في التقرير بسبب عمليات تقريب الأرقام.

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.75% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 2.53% خلال ذات الفترة من عام 2024. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2026 بنسبة 1.06%، مقابل ارتفاع نسبته 2.29% خلال ذات الشهر من عام 2025. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2025 ما نسبته 21.4%، مقابل 21.5% خلال ذات الربع من عام 2024.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 28,557.8 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 10.1 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 48,144.4 مليون دينار، مقابل 47,748.5 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 36,317.6 مليون دينار، مقابل 36,059.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 50,503.8 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 3,531.1 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 2,256.3 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال عام 2025، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 2,098.5 مليون دينار (5.0% من GDP) خلال عام 2024. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 2,044.9 مليون دينار، ليصل إلى 26,384.4 مليون دينار (60.3% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 1,149.2 مليون دينار، ليصل إلى 20,971.6 مليون دينار (47.9% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2025 ليصل إلى 47,356.0 مليون دينار (108.2% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (106.1% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 15,774.8 مليون دينار (36.0% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) فيبلغ 20,462.5 مليون دينار (46.8% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 36,237.3 مليون دينار (82.8% من GDP) مقابل 82.1% من GDP في نهاية عام 2024).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بنسبة 9.1% لتبلغ 9,550.0 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 9.7% لتبلغ 18,938.3 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 10.3% ليصل إلى 9,388.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال عام 2025 بنسبة 7.6% لتصل إلى 5,523.3 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 5.8% لتصل إلى 1,452.5 مليون دينار، مقارنة مع عام 2024. في حين تشير البيانات الأولية لإجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بنسبة 4.6% لتصل إلى 2,895.1 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,129.0 مليون دينار (6.6% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,916.3 مليون دينار (6.3% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 8.3% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقارنة مع 8.4% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2024. فيما بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة 1,081.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقارنة مع 846.9 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2024. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 34,427.3 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,149.5 مليون دينار في نهاية عام 2024.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 28,557.8 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 10.1 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 48,144.4 مليون دينار، مقابل 47,748.5 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 36,317.6 مليون دينار، مقابل 36,059.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 50,503.8 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025. كما انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026، باستثناء سعر الفائدة على الجاري مدين والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

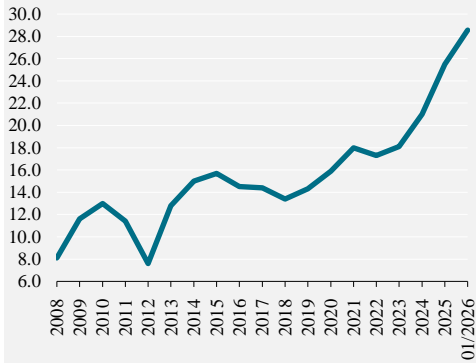
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 3,531.1 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 26,211.7 مليون دينار، مقابل 26,493.3 مليون دينار في نهاية عام 2025.

أهم المؤشرات النقدية
مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

كانون الثاني			
2026	2025		2025
US\$ 28,557.8 12.0%	US\$ 21,116.5 0.5%	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US\$ 25,503.1 21.4%
10.1	8.0	التغطية بالأشهر	9.0
48,144.4 0.8%	45,561.4 0.6%	السيولة المحلية	47,748.5 5.5%
36,317.6 0.7%	35,102.0 0.9%	التسهيلات الائتمانية	36,059.7 3.7%
30,618.5 0.4%	30,068.7 0.3%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	30,482.0 1.6%
50,503.8 1.0%	47,003.5 0.7%	إجمالي ودائع العملاء	50,018.9 7.1%
39,499.3 0.6%	36,913.5 0.6%	ودائع بالدينار	39,255.1 7.0%
11,004.5 2.2%	10,090.0 0.9%	ودائع بالعملة الأجنبية	10,763.8 7.7%
38,738.0 1.1%	36,593.4 0.8%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	38,327.1 5.6%
31,387.6 0.9%	29,378.3 0.8%	ودائع بالدينار	31,118.2 6.7%
7,350.3 2.0%	7,215.1 1.0%	ودائع بالعملة الأجنبية	7,208.9 0.9%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

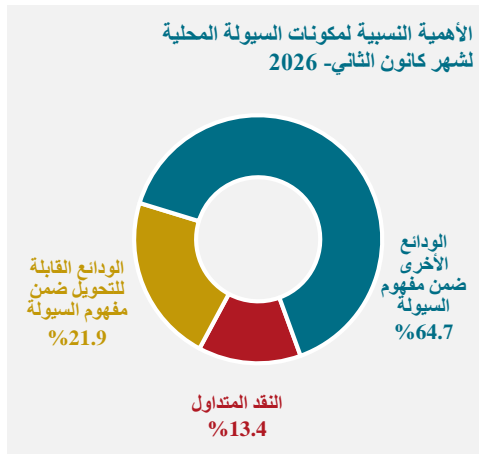
إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني
مليار دولار

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 28,557.8 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 10.1 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

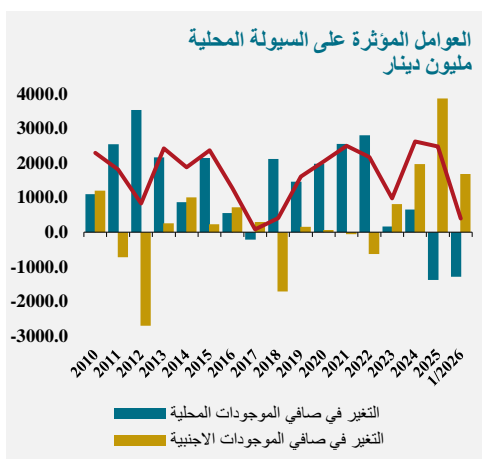
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 48.1 مليار دينار، مقارنة مع 47.7 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- ◆ تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026:

● مكونات السيولة



- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 41.7 مليار دينار، مقابل 41.3 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 6.5 مليار دينار، مقابل 6.4 مليار دينار في نهاية عام 2025.



العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 32.7 مليار دينار، مقارنة مع 34.0 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية

شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 15.4 مليار دينار، مقارنة مع 13.8 مليار دينار في نهاية عام 2025. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 19.8 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

كانون الثاني			
2026	2025		2025
15,447.8	10,031.7	الموجودات الأجنبية (صافي)	13,766.4
19,834.8	14,614.1	البنك المركزي	17,669.8
-4,387.1	-4,582.4	شركات الإيداع الأخرى	-3,903.5
32,696.6	35,529.7	الموجودات المحلية (صافي)	33,982.1
19,827.2	19,058.2	الديون على القطاع العام والشركات المالية الأخرى	19,436.3
31,343.1	30,423.3	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	31,193.8
-18,473.7	-13,951.8	صافي العوامل الأخرى	-16,647.9
48,144.4	45,561.4	السيولة المحلية (M2)	47,748.5
6,452.2	6,063.4	النقد المتداول	6,409.5
41,692.2	39,497.9	الودائع ضمن مفهوم السيولة	41,339.0

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة، نسب مئوية			كانون الثاني	
2025	2025	2026		
5.75	6.50	5.75	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	
6.75	7.50	6.75	إعادة الخصم	
6.50	7.25	6.50	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	
5.50	6.25	5.50	نافذة الإيداع لليلة واحدة	
5.75	6.50	5.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	
5.75	6.50	5.75	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع	

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

- قام البنك المركزي بتاريخ 2025/12/14، بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وذلك للمرة الثالثة خلال عام 2025، ليصبح مجموع تخفيض أسعار الفائدة منذ شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 175 نقطة

أساس. وبذلك تصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:

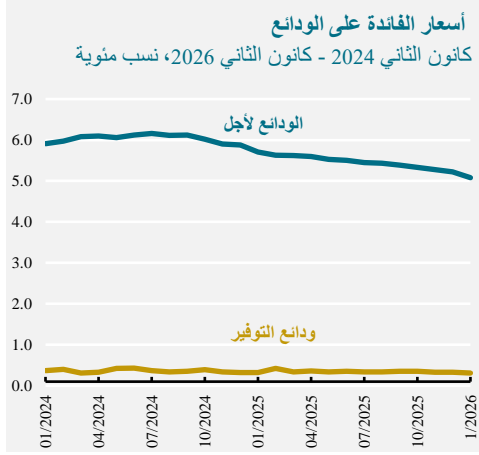
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 5.75%.
- سعر إعادة الخصم: 6.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 6.50%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 5.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 5.75%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 5.75%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج إعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025، ليبلغ 5.08%.

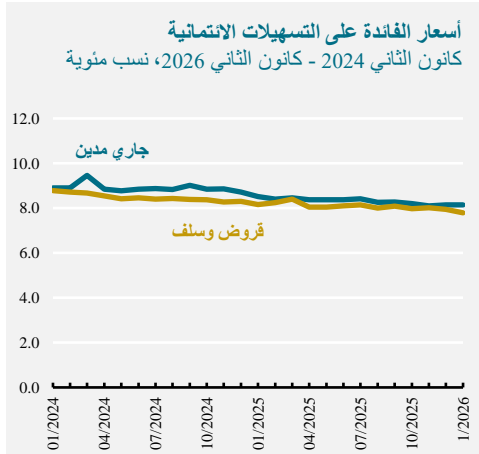


- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025، ليبلغ 0.31%.

- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025، ليبلغ 0.65%.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية:

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025، ليبلغ 8.15%.



أسعار الفائدة في السوق المصرفي، نسب مئوية

التغير/ نقطة أساس	كانون الثاني		2025
	2026	2025	
الودائع			
-4	0.65	0.68	0.69 تحت الطلب
-2	0.31	0.32	0.33 توفير
-14	5.08	5.71	5.22 لأجل
التسهيلات الائتمانية			
-72	8.90	9.36	9.62 كمبيالات وأسناد مخصصة
-15	7.79	8.16	7.94 قروض وسلف
1	8.15	8.52	8.14 جاري مدين

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

- الكمبيالات والأسناد المخصصة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 بمقدار 72 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025، ليبلغ 8.90%.

- القروض والسلف: انخفض الوسط

المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 بمقدار 15 نقاط أساس عن مستواه المسجل في عام 2025، ليبلغ 7.79%.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الأخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 بمقدار 257.9 مليون دينار أو ما نسبته (0.7%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025، مقارنة مع ارتفاع بلغ 324.4 مليون دينار أو ما نسبته (0.9%)، خلال نفس الشهر من عام 2025.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 136.5 مليون دينار (0.4%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 76.5 مليون دينار (5.2%)، والحكومة المركزية بمقدار 38.5 مليون دينار (1.4%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 5.9 مليون دينار (0.5%)، والشركات المالية الأخرى بمقدار 0.4 مليون دينار (2.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 50.5 مليار دينار، مقابل 50.0 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 39.5 مليار دينار، و11.0 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية، بالمقارنة مع 39.3 مليار دينار للودائع بالدينار، و10.8 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية في نهاية عام 2025.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2025. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 حوالي 181.4 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 5.9 مليون دينار (3.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 8.8 مليون دينار (6.6%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال عام 2025، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,165.3 مليون دينار.

■ عدد الأسهم:

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 87.3 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 13.2 مليون سهم (13.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قدره 39.7 مليون سهم (34.8%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال عام 2025، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,072.3 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 انخفاضاً قدره 80.5 نقطة (2.2%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025 ليصل إلى 3,531.1

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة، نقطة

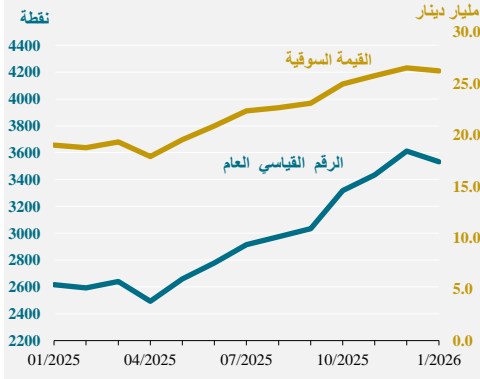
كانون الثاني			2025
2026	2025	الرقم القياسي العام	3,611.6
3,531.1	2,615.8	القطاع المالي	3,775.6
3,671.2	2,752.6	قطاع الصناعة	8,872.9
8,882.6	5,996.4	قطاع الخدمات	2,172.3
2,117.9	1,767.6		

المصدر: بورصة عمان.

نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 127.0 نقطة (5.1%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 104.3 نقطة (2.8%)، وقطاع الخدمات بمقدار 54.4 نقطة (2.5%)، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 9.7 نقطة (0.1%)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2026 ما مقداره 26.2 مليار دينار، منخفضة بمقدار 281.6 مليون دينار (1.1%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2025، مقابل ارتفاع بلغ 1.3 مليار دينار (7.6%) خلال نفس الشهر من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
كانون الثاني 2025 - كانون الثاني 2026

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 تدفقاً سالباً بلغ 0.1 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 4.8 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2025، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار			
كانون الثاني			
2026	2025		2025
181.4	141.7	حجم التداول	2,165.3
9.1	6.7	معدل التداول اليومي	8.8
26,211.7	18,989.7	القيمة السوقية	26,493.3
87.3	74.4	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,072.3
-0.1	4.8	صافي استثمار غير الأردنيين	-61.4
28.6	23.4	شراء	310.9
28.7	18.5	بيع	372.3

المصدر: بورصة عمان.

شهر كانون الثاني من عام 2026 ما قيمته 28.6 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 28.7 مليون دينار. أما عام 2025، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 61.4 مليون دينار.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2025 نمواً بنسبة 2.81%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.50% خلال ذات الربع من عام 2024. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.07% خلال الربع الثالث من عام 2025، مقابل نمو نسبته 4.69% خلال ذات الربع من عام 2024.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 نمواً نسبته 2.75%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.53% خلال ذات الفترة من عام 2024. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.98% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 4.52% خلال ذات الفترة من عام 2024.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2026 بنسبة 1.06%، مقابل ارتفاع نسبته 2.29% خلال ذات الشهر من عام 2025.
- بلغ معدل البطالة بين الأردنيين خلال الربع الثالث من عام 2025 ما نسبته 21.4% (18.0% للذكور و33.9% للإناث)، وذلك مقابل 21.5% (18.3% للذكور و33.3% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2024. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 60.1%) و20-24 سنة (بواقع 48.0%).

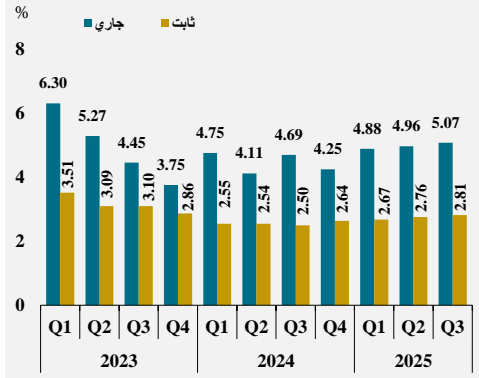
تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي
(2025 - 2023)

العام تماماً	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2023					
3.13	2.86	3.10	3.09	3.51	GDP بالأسعار الثابتة
4.87	3.75	4.45	5.27	6.30	GDP بالأسعار الجارية
2024					
2.56	2.64	2.50	2.54	2.55	GDP بالأسعار الثابتة
4.45	4.25	4.69	4.11	4.75	GDP بالأسعار الجارية
2025					
-	-	2.81	2.76	2.67	GDP بالأسعار الثابتة
-	-	5.07	4.96	4.88	GDP بالأسعار الجارية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

واصل الاقتصاد الوطني مسار التعافي من تداعيات عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مسجلاً نمواً حقيقياً بنسبة 2.81% خلال الربع الثالث من عام 2025، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.50% خلال ذات الربع من عام 2024. وبذلك يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.75% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.53% خلال الفترة المقابلة من عام 2024.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
(2025-2023)

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.64% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 مقابل نمو نسبته 2.77% خلال ذات الفترة من عام 2024) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.89% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.50% خلال ذات الفترة من عام 2024. أما GDP مقاساً بأسعار

السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.98%، مقابل نمواً نسبته 4.52% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مقاساً بمخض GDP، بنسبة 2.17% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقابل نمو نسبته 1.94% خلال ذات الفترة من عام 2024.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2025 3Qs	2024 3Qs	2025 3Qs	2024 3Qs
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.75	2.53	2.75	2.53
الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	0.4	0.3	7.7	6.2
التعدين واستغلال المحاجر	0.1	0.1	1.9	2.1
الصناعات التحويلية	0.8	0.6	5.1	3.8
إمدادات الكهرباء	0.1	0.1	4.9	4.5
إمدادات المياه	0.0	0.0	4.5	5.6
التشييد	0.0	0.0	0.9	-1.3
تجارة الجملة والتجزئة	0.2	0.1	2.4	1.8
النقل والتخزين	0.2	0.2	4.0	3.6
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	0.0	0.0	2.0	1.2
المعلومات والاتصالات	0.1	0.1	3.3	2.1
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	0.2	0.1	2.8	2.2
الأنشطة العقارية	0.1	0.2	0.6	1.8
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	0.0	0.0	3.4	2.7
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	0.0	0.0	3.0	2.0
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	0.0	0.1	0.6	1.3
التعليم	0.1	0.1	2.1	1.7
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	0.1	0.1	2.3	3.2
الفنون والترفيه والترويج	0.0	0.0	3.1	2.6
أنشطة الخدمات الأخرى	0.0	0.0	3.0	2.4
أنشطة الأسر المعيشية	0.0	0.0	1.1	-0.7

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مدفوعًا بالنمو الإيجابي من كافة القطاعات الاقتصادية، والذي تراوح ما بين 7.7% لقطاع الزراعة و0.6% لقطاعي "الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري" و"الأنشطة العقارية".

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.8 نقطة مئوية)، والزراعة (0.4 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين" (0.2 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.2 نقطة مئوية)، و"الأنشطة المالية وأنشطة التأمين" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت

هذه القطاعات ما نسبته 64.2% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى

من عام 2025.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2026 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي شهدت فيه مجموعة من المؤشرات تحسناً في أدائها، أبرزها؛ "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" بنسبة (18.2%)، تراجع أداء عدد آخر من المؤشرات، أبرزها؛ "الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" (3.7%)، و"المساحات المرخصة للبناء" بنسبة (11.7%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية:

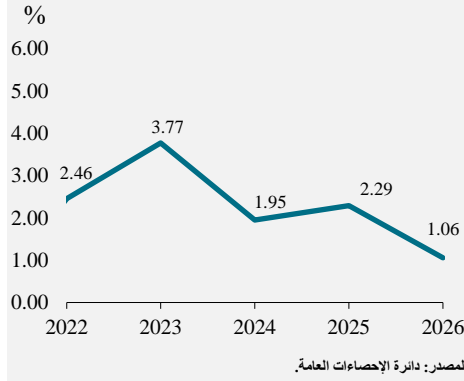
معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2026	الفترة المتاحة	2025	المؤشر	2025	2024	
-	-	-	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	1.2	0.5	
-		-	المنتجات الغذائية	3.1	4.9	
-		-	منتجات التبغ	0.6	1.2	
-		-	منتجات نفطية مكررة	3.0	6.0	
-		-	صنع الملابس	-11.1	-20.3	
-		-	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	2.4	3.5	
-		-	المنتجات الكيماوية	1.5	-3.8	
-		-	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	1.2	7.3	
-		-	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-10.6	-0.6	
-		-	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	1.4	7.4	
-		-	إنتاج الفوسفات	-13.8	16.7	
-		-	إنتاج البوتاس	2.4	1.9	
-11.7		كانون ثاني	16.9	المساحات المرخصة للبناء	13.6	-4.0
-3.7			38.5	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	1.8	32.8
18.2	15.2		عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	17.8	4.0	
4.8	28.9		عدد المغادرين	16.0	3.4	

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، الملكية الأردنية والشركات الصناعية.

معدل التضخم لشهر كانون ثاني للأعوام (2022 - 2026)



معدل التضخم لشهر كانون ثاني للأعوام (2025 - 2026)

مجموعات الإنفاق	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)		الأهمية النسبية
	كانون ثاني 2025	كانون ثاني 2026	كانون ثاني 2025	كانون ثاني 2026	
جميع المواد	1.06	2.29	1.06	2.29	100.0
(1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	-0.1	0.7	-0.8	3.0	26.5
الغذاء	-0.2	0.7	-1.4	3.1	23.8
الحبوب ومنتجاتها	0.0	0.1	-0.9	1.8	4.2
اللحوم والنواحين	-0.4	0.4	-9.8	8.7	4.7
الاسماك ومنتجات البحر	0.0	0.0	0.5	-2.1	0.4
الالبان ومنتجاتها والبيض	0.0	-0.1	0.7	-1.4	3.7
الزيت والدهون	0.2	0.0	13.4	0.9	1.7
الفواكه والمكسرات	0.1	0.1	4.2	3.2	2.6
الخضروات والبقول الجافة والمعدة	-0.1	0.1	-6.3	4.2	3.0
(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	0.2	0.5	4.0	12.7	4.4
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	0.0	-0.3	0.0
التبغ والسجائر	0.2	0.5	4.0	12.7	4.4
(3) الملابس والإحذية	0.0	-0.1	1.2	-2.2	4.1
الملابس	0.0	-0.1	1.2	-2.4	3.4
الأحذية	0.0	0.0	1.1	-0.9	0.7
(4) المساكن	0.6	0.6	2.8	2.8	23.8
الإيجارات	0.6	0.6	3.9	3.8	17.5
الوقود والإنارة	0.0	0.0	-0.9	-0.5	4.7
(5) التجهيزات والمعدات المنزلية	0.0	0.0	-0.1	0.6	4.9
(6) الصحة	0.0	0.0	0.4	-0.4	4.0
(7) النقل	0.0	0.1	-0.3	0.8	16.0
(8) الاتصالات	0.1	0.0	3.1	-0.5	2.8
(9) الترفيه والثقافة والترفيهية	0.0	0.1	1.7	5.0	2.6
(10) التعليم	0.1	0.1	2.8	1.8	4.3
(11) المطاعم والفنادق	0.0	0.0	0.3	1.8	1.8
(12) السلع والخدمات الأخرى	0.2	0.1	4.1	2.1	4.8

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2026 بنسبة 1.06%، مقابل ارتفاع نسبته 2.29% خلال ذات الشهر من عام 2025، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

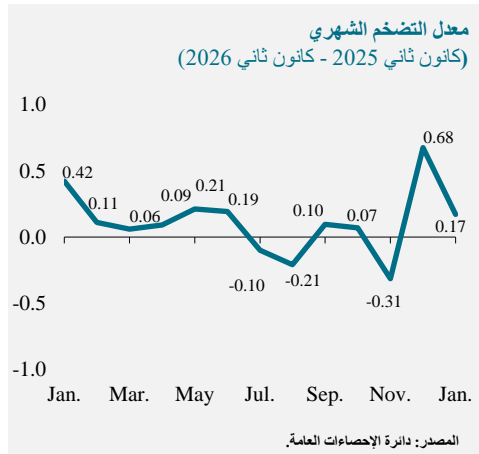
- ارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها:
 - بند "الألبان ومنتجاتها والبيض"، والذي ارتفع بنسبة 0.7%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.4%، خلال شهر كانون ثاني من عام 2025.
 - بند "الفواكه والمكسرات"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 4.2%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.2%، خلال شهر كانون ثاني من عام 2025.
 - بند "الزيوت والدهون"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 13.4%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.9%.

- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعاً بنسبة 4.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبيته 12.7% خلال شهر كانون ثاني من عام 2025، مما يعكس تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار هذا البند، وذلك بعد الزيادة الكبيرة التي سجلها خلال عام 2024 في ضوء إقرار النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتباراً من (2024/9/12).

- فيما سجل بند الإيجارات ارتفاعاً بنسبة 3.9% خلال شهر كانون ثاني من عام 2026 بالمقارنة مع ارتفاع نسبيته 3.8% خلال ذات الشهر من عام 2025.

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.0 نقطة مئوية خلال شهر كانون ثاني من عام 2026، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 1.2 نقطة مئوية خلال ذات الشهر من عام 2025.

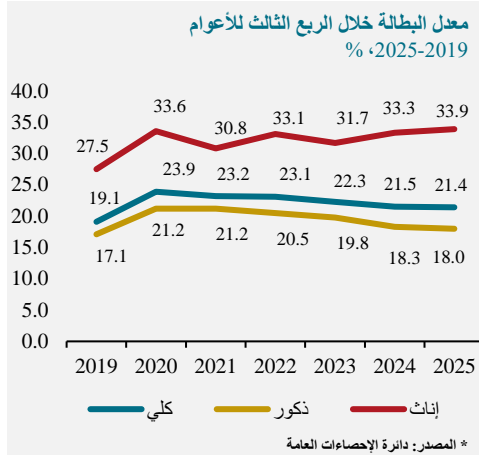
■ تراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "اللحوم و الدواجن" (9.8%) و"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (6.3%) خلال شهر كانون ثاني من عام 2026، بالمقارنة مع ارتفاع نسبيته 8.7%، و4.2%، على التوالي، خلال شهر كانون ثاني من عام 2025.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون ثاني من عام 2026 بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون أول 2025)، فقد شهد نمواً بنسبة 0.17%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ بند "اللحوم والدواجن" بنسبة (1.0%)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" بنسبة (0.5%)، من جهة، وانخفاض أسعار عدد من البنود والمجموعات،

أبرزها؛ بند "الحبوب ومنتجاتها" بنسبة (0.1%)، و"الفواكه والمكسرات" (0.6%)، ومجموعة النقل بنسبة (0.6%) من جهة أخرى.

سوق العمل



- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.4% خلال الربع الثالث من عام 2025، وذلك مقابل 21.5% (18.3% للذكور و33.3% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2024.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث من عام 2025 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 60.1%) و20-24 سنة (بواقع 48.0%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.2% خلال الربع الثالث من عام 2025، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 22.3%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.4% (52.4% للذكور و14.4% للإناث)، بالمقارنة مع 34.3% (53.6% للذكور و14.8% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2024.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.2% خلال الربع الثالث من عام 2025، بالمقارنة مع 26.9% خلال الربع الثالث من عام 2024.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجّلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 2,256.3 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال عام 2025، مقابل عجز مقداره 2,098.5 مليون دينار (5.0% من GDP) خلال عام 2024. وفي حال استثناء المنح الخارجية، يبلغ العجز الكلي 2,940.3 مليون دينار (6.7% من GDP) مقابل 2,803.1 مليون دينار (6.7% من GDP) خلال عام 2024.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 2,044.9 مليون دينار، ليصل إلى 26,384.4 مليون دينار (60.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF)، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 15,774.8 مليون دينار (36.0% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 1,149.2 مليون دينار، ليصل إلى 20,971.6 مليون دينار (47.9% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,462.5 مليون دينار (46.8% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2025 بمقدار 3,194.1 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 47,356.0 مليون دينار (108.2% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (106.1% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 36,237.3 مليون دينار (82.8% من GDP)، مقابل 34,178.4 مليون دينار (82.1% من GDP) في نهاية عام 2024.

أداء الموازنة العامة خلال عام 2025 بالمقارنة مع عام 2024:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر كانون أول من عام 2025، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2024، بمقدار 129.8 مليون دينار، أو ما نسبته 8.8%، لتبلغ 1,607.8 مليون دينار. أما خلال عام 2025 كاملاً، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 557.2 مليون دينار، أو ما نسبته 5.9%، لتبلغ 9,996.3 مليون دينار مقارنة مع عام 2024. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 577.8 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 20.6 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عامي 2024 و2025

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

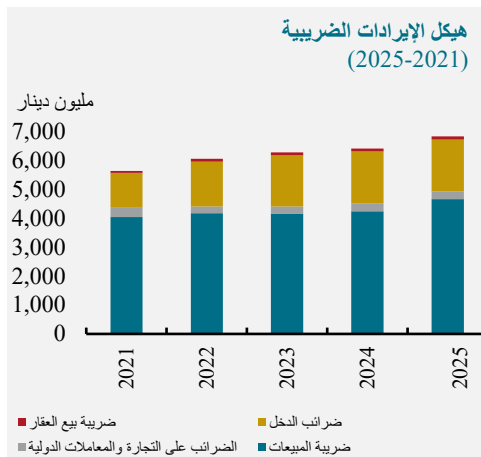
معدل النمو	كانون ثاني - كانون أول		معدل النمو	كانون أول		
	2025	2024		2025	2024	
5.9	9,996.3	9,439.1	8.8	1,607.8	1,478.0	الإيرادات العامة
6.6	9,312.3	8,734.5	12.4	968.9	862.3	الإيرادات المحلية*، منها:
6.8	6,838.9	6,404.9	13.5	641.3	565.1	الإيرادات الضريبية، منها:
9.9	4,657.2	4,238.2	7.4	417.4	388.6	ضريبة المبيعات
6.2	2,469.3	2,325.1	10.3	327.1	296.6	الإيرادات الأخرى
-2.9	684.0	704.6	3.8	639.0	615.6	المنح الخارجية
6.2	12,252.6	11,537.6	2.6	1,453.4	1,416.5	إجمالي الإنفاق
4.7	10,852.2	10,368.0	-8.7	1,102.7	1,207.9	النفقات الجارية
19.7	1,400.4	1,169.6	68.1	350.7	208.6	النفقات الرأسمالية
-	-2,256.3	-2,098.5	-	154.4	61.5	العجز/الوفر المالي بعد المنح
-	-5.2	-5.0	-	-	-	العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج (%)

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.
* : الإيرادات المحلية باستثناء الردييات والمقاصة.

◆ الإيرادات المحلية

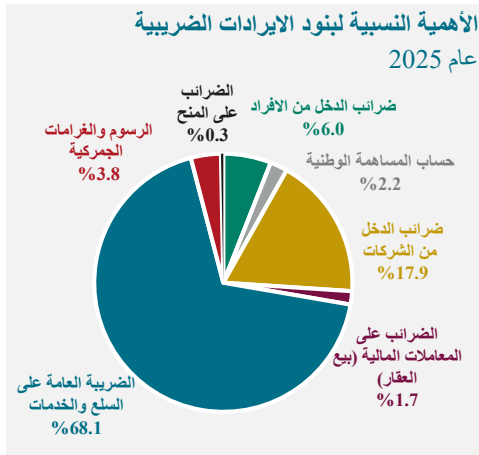
ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام 2025 بمقدار 577.8 مليون دينار، أو ما نسبته 6.6%، مقارنة مع عام 2024، لتصل إلى 9,312.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 434.0 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 144.2 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.5 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية



ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2025 بمقدار 434.0 مليون دينار، أو ما نسبته 6.8%، مقارنة مع عام 2024، لتصل إلى 6,838.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 73.4% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 419.0 مليون دينار، أو ما نسبته 9.9%، لتبلغ 4,657.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 68.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساسي، نتيجة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 204.1 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 147.6 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 64.2 مليون دينار، وعلى المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 3.0 مليون دينار.



- ارتفعت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 4.4 مليون دينار، أو ما نسبته 4.0%، لتصل إلى 113.6 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية)

بمقدار 5.7 مليون دينار، أو ما نسبته 2.2%، لتصل إلى 263.4 مليون دينار.

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 15.2 مليون دينار، أو ما نسبته 0.8%، لتصل إلى 1,784.6 مليون دينار، مشكلاً بذلك ما نسبته 26.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض كل من حصيلة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 25.4 مليون دينار، أو ما نسبته 14.6%، ليبلغ 148.5 مليون دينار، وضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 2.0 مليون دينار، أو ما نسبته 0.2%، لتشكل ما نسبته 68.8% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، وتبلغ 1,227.7 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 12.3 مليون دينار، أو ما نسبته 3.1%، لتبلغ 408.5 مليون دينار.

- بلوغ الضرائب على المنح خلال عام 2025 ما مقداره 20.2 مليون دينار.

• الإيرادات غير الضريبية

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2025 بمقدار 144.2 مليون دينار، أو ما نسبته 6.2%، لتصل إلى 2,469.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة

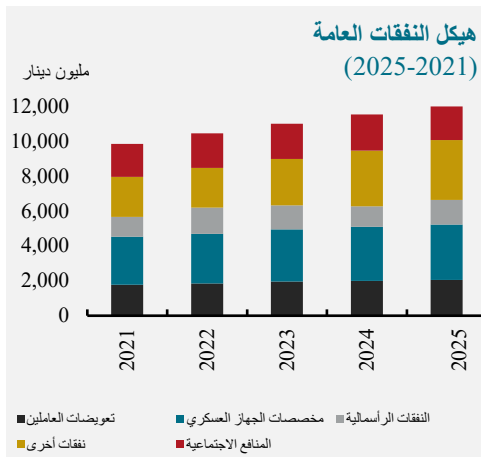
لارتفاع كل من الإيرادات المختلفة بمقدار 156.6 مليون دينار لتبلغ 816.8 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 66.5 مليون دينار لتبلغ 981.7 مليون دينار، وانخفاض إيرادات دخل الملكية بمقدار 79.0 مليون دينار لتبلغ 670.8 مليون دينار (منها 625.1 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 704.6 مليون دينار خلال عام 2024).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2025 بمقدار 0.5 مليون دينار، أو ما نسبته 11.1%، لتصل إلى 4.0 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال عام 2025 بمقدار 20.6 مليون دينار، لتصل إلى 684.0 مليون دينار، مقابل 704.6 مليون دينار خلال عام 2024.

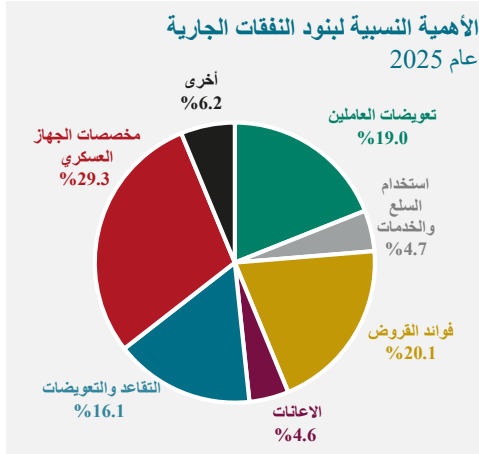
■ النفقات العامة



ارتفعت النفقات العامة خلال شهر كانون أول من عام 2025، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2024، بمقدار 36.9 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6%، لتبلغ 1,453.4 مليون دينار. أما خلال عام 2025 كاملاً، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 715.0 مليون دينار، أو

ما نسبته 6.2% عن مستواها خلال عام 2024، لتبلغ 12,252.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 4.7%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 19.7%.

◆ النفقات الجارية



ارتفعت النفقات الجارية خلال عام 2025 بمقدار 484.2 مليون دينار، أو ما نسبته 4.7%، لتصل إلى ما مقداره 10,852.2 مليون دينار. وقد شكّلت النفقات الجارية ما نسبته 88.6% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً

بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 1.6 نقطة مئوية، ليصل إلى 85.8% مقابل 84.2% خلال عام 2024. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 101.8 مليون دينار، ليلعب 2,180.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 66.8 مليون دينار، لتصل إلى 3,177.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 63.8 مليون دينار، لتصل إلى 2,058.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 62.1 مليون دينار، ليصل إلى 494.1 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 58.0 مليون دينار، ليصل إلى 1,751.3 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 51.5 مليون دينار، ليلعب 512.9 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال عام 2025 بمقدار 230.8 مليون دينار، أو ما نسبته 19.7%، مقارنة مع عام 2024، لتصل إلى 1,400.4 مليون دينار.

■ العجز/الوفر المالي

◆ حققت الموازنة العامة عجزاً

مالياً كلياً بعد المنح خلال عام

2025 مقداره 2,256.3 مليون

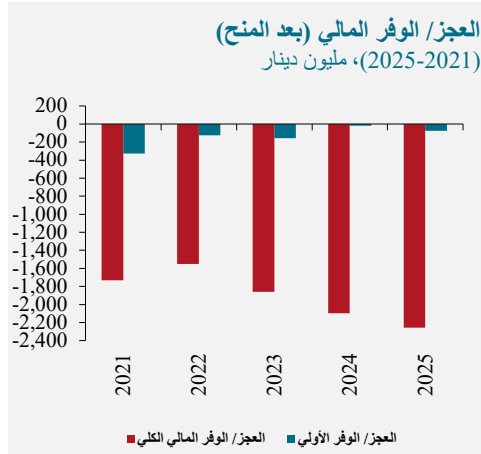
دينار (5.2% من GDP) مقابل

2,098.5 مليون دينار (5.0%

من GDP) في 2024. وباستبعاد

المنح الخارجية، يبلغ العجز

المالي الكلي للموازنة العامة



2,940.3 مليون دينار (6.7% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 2,803.1 مليون دينار (6.7% من GDP) خلال عام 2024.

◆ حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً

منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 760.2

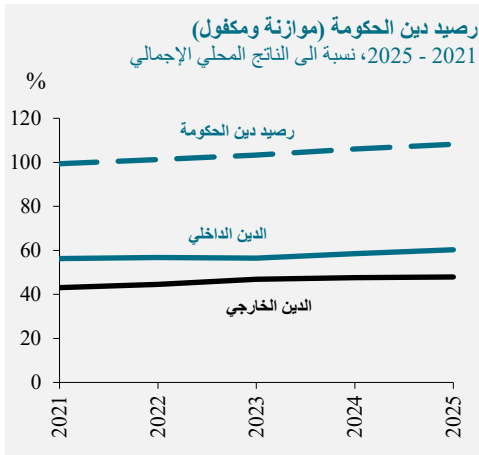
مليون دينار (1.7% من GDP) خلال عام 2025، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره

724.9 مليون دينار (1.7% من GDP) خلال عام 2024. ولدى إضافة المنح

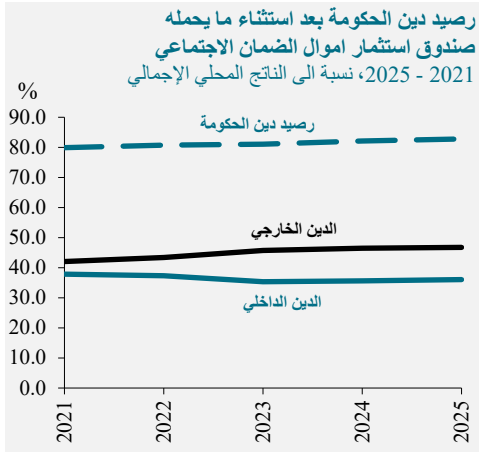
الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 76.3 مليون دينار (0.2% من GDP)،

مقابل عجزاً أولياً مقداره 20.3 مليون دينار (0.05% من GDP) خلال عام 2024.

رصيد دين الحكومة



■ ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 2,044.9 مليون دينار، ليبلغ 26,384.4 مليون دينار (60.3% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة



بمقدار 1,479.8 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 565.1 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2024، ليصلا إلى 22,333.8 مليون دينار و4,050.6 مليون دينار، على الترتيب.

■ ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 931.4 مليون دينار، ليبلغ 15,774.8 مليون دينار (36.0% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 1,149.2 مليون دينار، ليصل إلى 20,971.6 مليون دينار (47.9% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 68.9% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 13.6%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.3%، تلاه الدينار الكويتي (3.1%)، والين الياباني (3.0%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 1,127.5 مليون دينار، ليلغ 20,462.5 مليون دينار (46.8% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2025 بمقدار 3,194.1 مليون دينار، ليصل إلى 47,356.0 مليون دينار (108.2% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (106.1% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 36,237.3 مليون دينار (82.8% من GDP)، مقابل 34,178.4 مليون دينار (82.1% من GDP) في نهاية عام 2024.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال عام 2025 بمقدار 1,907.6 مليون دينار، بالمقارنة مع عام 2024، لتبلغ 4,344.3 مليون دينار (أقساط بقيمة 3,408.4 مليون دينار، وفوائد بقيمة 935.9 مليون دينار).

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2026

أذار

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت كل من سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2026		السعر/ الوحدة	المادة
	آذار	شباط		
1.2	820	810	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
1.4	1,050	1,035	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
1.3	1,200	1,185	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
1.6	655	645	فلس/ لتر	السولار
0.0	550	550	فلس/ لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/ اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
11.1	426.6	383.9	دينار/ طن	زيت الوقود (1%)
5.4	506	480	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
5.4	511	485	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
5.2	526	500	فلس/ لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
10.4	449.2	406.7	دينار/ طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2026/3/1.

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2026.

◆ كانون أول

- قرر مجلس الوزراء إعفاء السيارات المعدة إعداداً خاصاً لتقاد باليدين دون الرجلين لاستعمال المقعدين أو المعدة لاستعمالها للاسعاف ونقل الموتى من كامل الضريبة الخاصة البالغة 48%، لتصبح صفراً، بحيث تصبح خاضعة فقط لضريبة المبيعات العامة بنسبة 16%.
- قرر مجلس الوزراء إخضاع السيارات الكلاسيكية والتراثية إلى نفس نسبة الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل على البنزين بنسبة 35% بدلاً من 60%، على أن يتم اعتماد القيمة التقديرية التي يتم تحديدها من قبل متحف السيارات الملكي.

| الإجراءات المالية والسعيرية لعام 2025

◆ كانون أول

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2025.
- قرّر مجلس الوزراء الموافقة على تمديد الإعفاء بما نسبته 75% من الرسوم المفروضة على المنتجات الزراعية البستانية المعدة للتصدير حتى تاريخ 2026/12/31.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم وبدل الخدمات لهيئة الأوراق المالية لسنة 2025، المتضمن تخفيض رسم التداول وتخفيض رسم تجديد الترخيص السنوي المستوفيين من شركة بورصة عمان.
- قرّر مجلس الوزراء الموافقة على منح الحوافز والإعفاءات والتسهيلات الضرورية للسيير في مشروع الناقل الوطني للمياه، والتي تشمل إخضاع لوازم المشروع بجميع أشكالها لضريبة المبيعات العامة والخاصة بنسبة أو بمقدار (صفر).

◆ تشرين ثاني

- قرّر مجلس الوزراء الموافقة على رسم جمركي بقيمة صفر وتطبيق تعرفه ضريبة مبيعات بنسبة 16% على محتويات الطرود البريدية التي لا تزيد قيمتها الجمركية عن 200 دينار.

- قرّر مجلس الوزراء الموافقة على تنسيب مجلس التّعرفة الجمركيّة بإجراء تعديلات على جداول التّعرفة الجمركيّة؛ وشمل القرار تعديل التعرفة الجمركيّة على المستوردات ذات البديل المحلي؛ وذلك بهدف حماية الصناعة الوطنيّة، باستثناء السلع الغذائية التي ليس لها بديل محلي، إلى جانب استثناء جميع الألبسة ومستلزمات الأطفال.

◆ تشرين أول

- قرّر مجلس الوزراء الموافقة على منح خصم على ضريبة الأبنية والأراضي (المسقّات)، وضريبة المعارف، ورسوم مساهمة الصّرف الصّحيّ المستحقة لصالح البلديات وأمانة عمان الكبرى، بنسبة 20% في حال تسديد الضرائب والرسوم كافة قبل نهاية دوام يوم 2025/12/31.

◆ حزيران

- صدور نظام معدّل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2025، تم بموجبه تعديل إجمالي الضرائب (العامة والخاصة) على المركبات اعتباراً من 29 حزيران 2025، لتصبح على النحو التالي:

- 51% على مركبات البنزين.

- 39% على المركبات الهجينة (الهايبرد).

- 27% على سيارات الكهرباء.

- قرّر مجلس الوزراء الموافقة على إعفاء الشركات والمنشآت والمكلفين من الغرامات والرسوم والمبالغ الإضافية المترتبة عليهم نتيجة تقسيط مستحقات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، باشتراط تسديد الضرائب المترتبة عليهم كاملة قبل نهاية عام 2025.

- قرّر مجلس الوزراء الموافقة على تحمل الحكومة كلف الفوائد المترتبة على القروض الجديدة التي تُمنح لمكاتب وكلاء السياحة والفنادق السياحية (باستثناء الفنادق من فئة خمس نجوم) من البنوك العاملة في المملكة، لدعم قطاع السياحة والتخفيف من الآثار والتداعيات التي أصابته بسبب الاوضاع الاقليمية.

◆ أيار

■ صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2025 ويقرأ مع النظام رقم (142) لسنة 2019، يتضمن استيفاء مبلغ 700 دينار رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل يعمل بمهنة عامل خدمات عمارة، وتخفيض رسوم إصدار تصريح العمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، لتصبح على النحو التالي:

- استيفاء مبلغ (1,500) دينار عن إصدار تصريح العمل لمدة سنة.
- استيفاء مبلغ (875) دينار عن إصدار تصريح العمل لمدة ستة أشهر.
- استيفاء مبلغ (450) دينار عن إصدار تصريح العمل لمدة ثلاثة أشهر.

◆ شباط

- قرر مجلس الوزراء تخفيض نسبة الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهجينة)، والتي تستبدل بالسيارات القديمة التي يتم شطبها، لتصبح 45% بدلاً من 60%.
- قرر مجلس الوزراء فرض رسم تصدير بقيمة 35 دينار للطن الواحد على أصناف الكرتون والورق الهالك وفق عدة اشتراطات.
- قرّر مجلس الوزراء زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى ليصبح أقل راتب تقاعدي 350 ديناراً، اعتباراً من شهر شباط 2025.
- قرّر مجلس الوزراء الموافقة على تقديم حوافز للمشغلين في قطاع النقل تمثلت بإعفاء ما نسبته 50% من رسوم التراخيص والتصاريح للعام 2025.

| اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2026

◆ آذار

- التوقيع على مذكرة تفاهم مع المملكة المتحدة، بقيمة 5.3 مليون جنيه استرليني، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه ضمن برنامج التكيف مع المياه والتحلية والبنية التحتية.

◆ شباط

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بقيمة 58 مليون دينار كويتي (189 مليون دولار)، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية، بقيمة 28 مليون دولار، وذلك لاستكمال التجهيزات لمستشفى الأميرة بسمة.

◆ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2025

◆ كانون أول

- التوقيع على اتفاقيتي منح مع بنك التنمية الألماني، بقيمة 30 مليون يورو، بهدف تعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة، موزعة على النحو التالي:
 - 20 مليون يورو لدعم مشروع كلية التدريب المهني المتقدم، أحد برامج مؤسسة ولي العهد، والمنفذ من قبل جامعة الحسين التقنية.
 - 10 مليون يورو لبرنامج تسريع وصول الأطفال اللاجئين السوريين إلى التعليم الرسمي في الأردن.

◆ تشرين ثاني

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 75 مليون يورو، وذلك لتمويل برنامج "التحديث من أجل النمو" الذي سيسهم في تحسين البيئة التنظيمية للقطاع الخاص بما ينعكس ايجاباً على تنافسية الاقتصاد الوطني وفقاً لأولويات رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام.

◆ تشرين أول

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من بنك التنمية الألماني (KfW)، بقيمة 47 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع "تطوير مصادر جديدة للمياه" في الأردن، وتحسين إمدادات المياه وتعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي، تماشياً مع الجهود الوطنية لضمان الأمن المائي.

◆ أيلول

- التوقيع على اتفاقيتي منحيتين مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 3.7 مليون دولار، لدعم تنفيذ مشروع توسعة وإعادة تأهيل محطة المعالجة الأولية في عين غزال.
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع الحكومة اليابانية، بقيمة 7.0 مليون دولار، لدعم المرحلة الرابعة من مشروع تعزيز أمن الحدود ضمن برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

◆ آب

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات منح مقدمة من بنك الاعمار الألماني، بقيمة 35 مليون يورو، وذلك لتنفيذ مشروع "التوظيف من خلال ريادة الأعمال المحلية".

◆ نيسان

- التوقيع على اتفاقية تمويل مع بنك الاعمار الألماني، بقيمة 200 مليون يورو، لتعزيز رؤية التحديث الاقتصادي.
- التوقيع على اتفاقية تمويل جديد مع البنك الدولي، بقيمة 1.1 مليار دولار، لدعم الأردن في تحقيق رؤيته للتحديث الاقتصادي وبناء القدرة الاقتصادية والاجتماعية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 31 مليون يورو، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الناقل الوطني للمياه (العقبة-عمان).

◆ شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، بقيمة 8.7 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع إنشاء نظام سكاذا لإمدادات المياه في محافظة معان.

- التوقيع على اتفاقية قرض واتفاقية ضمان مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 56.5 مليون دولار، لدعم تنفيذ مشروع محطة الشمال وخطوط النقل الكهربائي - محطة الشمال الخضراء.
- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بقيمة 65.2 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
 - 32.6 مليون دولار لتمويل المرحلة الثالثة من مشروع البنية التحتية للتعليم العام.
 - 32.6 مليون دولار لتمويل مشروع إعادة تأهيل الطرق والجسور.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 14.45 مليون يورو، للمساهمة في تنفيذ برنامج التشجير الوطني.

◆ كانون ثاني

- توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، بقيمة 3 مليارات يورو للأعوام 2025-2027، موزعة على النحو التالي:
 - 640 مليون يورو منح.
 - 1.4 مليار يورو استثمارات.
 - 1.0 مليار يورو مخصصات لدعم الاقتصاد الكلي.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2025 بنسبة 22.7% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024، لتبلغ ما مقداره 962.0 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 9.1% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، لتبلغ ما مقداره 9,550.0 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر تشرين الثاني من عام 2025 بنسبة 1.8% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024، لتبلغ 1,591.6 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 9.7% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، لتبلغ 18,938.3 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2025 انخفاضاً بنسبة 24.7%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024 ليبلغ 629.7 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، فقد ارتفع العجز بنسبة 10.3%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، ليبلغ 9,388.3 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال عام 2025 بنسبة 7.6% لتبلغ 5,523.3 مليون دينار، مقارنة مع عام 2024. كما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 5.8% لتصل إلى 1,452.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة في عام 2024.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بنسبة 4.6%، مقارنة مع عام 2024، لتصل إلى 2,895.1 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,129.0 مليون دينار (6.6% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقارنة مع عجز مقداره 1,916.3 مليون دينار (6.3% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 8.3% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقارنة مع عجز نسبته 8.4% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2024.

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,081.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من 2025، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 846.9 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2024.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من 2025 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 34,427.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,149.5 مليون دينار في نهاية عام 2024.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 725.7 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 1,668.5 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 2,394.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، ليلبغ 27,632.6 مليون دينار.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار

كانون ثاني - تشرين الثاني			
معدل النمو (%)	2025	2024	
الصادرات الوطنية			
-5.5	1,998.7	2,114.2	الولايات المتحدة الأمريكية
10.9	1,151.9	1,039.1	السعودية
12.6	1,048.1	930.5	الهند
6.9	894.9	837.0	العراق
-4.5	276.5	289.5	الإمارات
353.0	229.9	50.7	سوريا
10.6	229.7	207.6	الصين
المستوردات			
15.5	3,756.7	3,252.4	الصين
1.1	2,729.6	2,698.8	السعودية
36.9	1,544.6	1,128.4	الولايات المتحدة الأمريكية
33.6	1,110.7	831.5	الإمارات
5.3	629.8	598.3	المانيا
-4.3	582.1	608.2	مصر
70.2	574.9	337.8	سويسرا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار

كانون ثاني - تشرين الثاني			
معدل النمو (%)	2025	معدل النمو (%)	2024
2025/2024	القيمة	2024/2023	القيمة
9.5	27,632.6	2.8	25,238.4
9.1	9,550.0	6.8	8,755.8
9.1	8,694.3	5.1	7,968.6
8.7	855.6	28.0	787.2
9.7	18,938.3	1.7	17,269.7
10.3	-9,388.3	-3.1	-8,513.9

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعية

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الأحد عشر شهراً
الأولى لعامي 2024 و2025، مليون دينار

كانون ثاني – تشرين الثاني			
معدل النمو (%)	2025	2024	
9.1	8,694.3	7,968.6	اجمالي الصادرات
-1.2	1,539.1	1,558.1	الملابس
-1.1	1,266.1	1,280.0	الولايات المتحدة الأمريكية
6.4	575.3	540.9	منتجات دوائية وصيدلية
14.8	146.3	127.4	السعودية
-3.8	108.1	112.3	العراق
10.8	544.7	491.4	الفوسفات
-0.3	360.8	361.8	الهند
-7.9	68.1	74.0	اندونيسيا
14.4	503.1	439.8	البوتاس
52.6	71.6	46.9	الصين
0.0	61.1	61.2	مصر
-2.4	56.9	58.3	الهند
20.8	494.7	409.5	حامض الفوسفوريك
22.3	460.7	376.7	الهند
0.4	487.8	485.8	الاسمدة
39.8	119.9	85.8	الهند
-26.1	93.5	126.5	العراق
-	76.3	0.1	اثيوبيا
14.1	294.8	258.3	مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور
17.6	146.4	124.5	العراق
-4.4	57.2	59.9	السعودية
-8.5	291.2	318.4	الفواكه والمكسرات
-15.6	102.5	121.4	السعودية
10.7	41.2	37.2	العراق

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

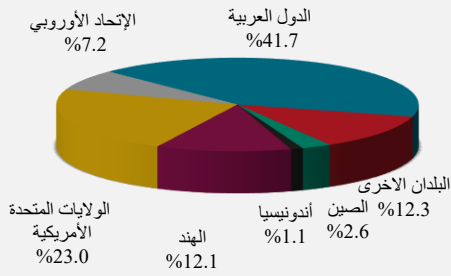
سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 ارتفاعاً نسبته 9.1% لتصل إلى 9,550.0 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 725.7 مليون دينار (9.1%) لتصل إلى 8,694.3 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 68.4 مليون دينار (8.7%) لتصل إلى 855.6 مليون دينار.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 85.2 مليون دينار (20.8%)، لتصل إلى 494.7 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 93.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

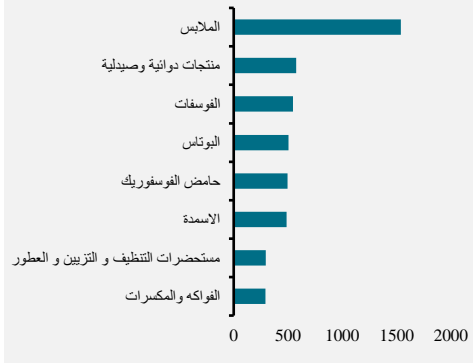
- ارتفعت الصادرات من البوتاس بمقدار 63.3 مليون دينار (14.4%)، لتصل إلى 503.1 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق الصين ومصر والهند على ما نسبته 37.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2025



- ارتفعت الصادرات من "الفوسفات" بمقدار 53.3 مليون دينار (10.8%)، لتصل إلى 544.7 مليون دينار، وقد استحوذت الهند واندونيسيا على ما نسبته 78.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2025، بالمليون دينار



- ارتفع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 36.5 مليون دينار (14.1%)، لتصل إلى 294.8 مليون دينار. وقد استحوذت العراق والسعودية على ما نسبته

69.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفعت الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 34.4 مليون دينار (6.4%)، لتصل إلى 575.3 مليون دينار. وقد استحوذت كل من السعودية والعراق على ما نسبته 44.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

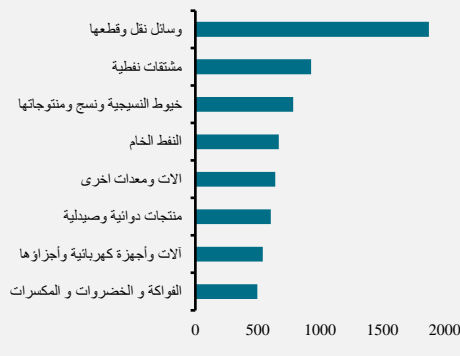
● انخفضت الصادرات من "الفواكه والمكسرات" بمقدار 27.2 مليون دينار (8.5%)، لتصل إلى 291.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق على ما نسبته 49.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

● انخفضت الصادرات من الملابس بمقدار 19.0 مليون دينار (1.2%)، لتصل إلى 1,539.1 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 82.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلانية" والفوسفات والبوتاس وحمض الفوسفوريك والاسمدة و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" و"الفواكه والمكسرات" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 على ما نسبته 54.4% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع 56.5% خلال ذات الفترة من عام 2024. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات وسوريا والصين على ما نسبته 67.1% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، مقارنة مع 68.6% خلال ذات الفترة من عام 2024.

■ المستوردات السلعية

اهم السلع المستوردة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، بالمليون دينار



ارتفعت مستوردات المملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بنسبة 9.7% لتصل إلى 18,938.3 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 1.7% خلال ذات الفترة من عام 2024.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، يلاحظ ما يلي:

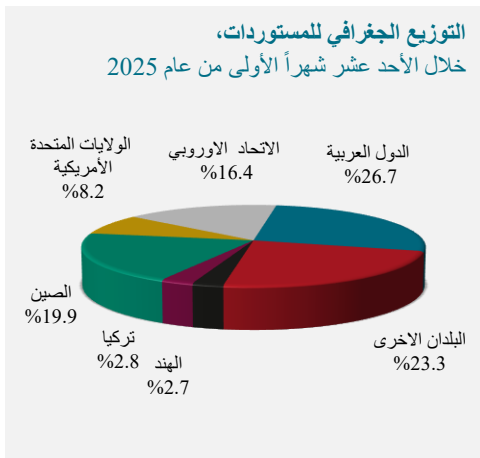
أبرز المستوردات السلعية خلال الأحد عشر شهراً
الأولى العامي 2024 و2025، مليون دينار

معدل النمو (%)	كانون ثاني - تشرين الثاني		
	2025	2024	
9.7	18,938.3	17,269.7	إجمالي المستوردات
13.8	1,871.4	1,643.9	وسائل نقل وقطعها
37.5	844.3	613.9	الصين
1.9	285.8	280.4	الولايات المتحدة الأمريكية
-12.2	182.8	208.1	كوريا الجنوبية
-3.6	929.0	963.8	مشتقات نفطية
15.2	898.1	779.8	السعودية
-24.0	8.8	11.6	الإمارات
-7.2	5.0	5.4	المانيا
-2.9	785.1	808.6	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
-1.3	427.3	432.8	الصين
-15.9	79.2	94.2	تايوان
-10.2	669.3	745.0	النفط الخام
-2.7	575.7	591.9	السعودية
-38.9	93.6	153.1	العراق
38.7	640.3	461.6	الات ومعدات أخرى
13.8	209.3	183.9	الصين
257.2	174.9	49.0	الولايات المتحدة الأمريكية
-3.1	603.6	622.7	منتجات دوائية وصيدلانية
-3.5	86.0	89.1	المانيا
-12.5	62.2	71.2	الولايات المتحدة الأمريكية
33.4	52.5	39.3	فرنسا
-6.1	47.7	50.8	إيطاليا
8.4	540.3	498.7	الات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها
4.3	196.2	188.2	الصين
3.4	52.4	50.6	إيطاليا
33.2	29.3	22.0	الولايات المتحدة الأمريكية
15.3	497.7	431.6	الفواكه والخضروات والمكسرات
10.4	97.5	88.3	مصر
18.2	40.9	34.6	الولايات المتحدة الأمريكية
96.7	38.9	19.8	الصين

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 227.5 مليون دينار (13.8%)، لتصل إلى 1,871.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ما نسبته 70.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الات ومعدات أخرى" بمقدار 178.7 مليون دينار (38.7%) لتصل إلى 640.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 60.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الفواكه والخضروات والمكسرات" بمقدار 66.1 مليون دينار (15.3%)، لتصل إلى 497.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية والصين ما نسبته 35.6% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 41.7 مليون دينار (8.4%)، لتصل إلى 540.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 51.4% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 75.8 مليون دينار (10.2%)، لتصل إلى 669.3 مليون دينار، وقد شملت أسواق كل من السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.



- انخفاض مستوردات المملكة من مشتقات نفطية بمقدار 34.8 مليون دينار (3.6%)، لتصل إلى 929.0 مليون دينار. وقد شملت أسواق كل من السعودية والإمارات والمانيا ما نسبته 98.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ومنتجاتها" بمقدار 23.5 مليون دينار (2.9%)، لتصل إلى 785.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين وتايوان على ما نسبته 64.5% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسيج ومنتجاتها" والنفط الخام و"آلات ومعدات أخرى" و"منتجات دوائية وصيدلانية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" على ما نسبته 34.5% من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى في عام 2025، مقارنة مع ما نسبته 35.8% خلال ذات الفترة من عام 2024. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والمانيا ومصر وسويسرا على ما نسبته 57.7% من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، مقابل 54.8% خلال ذات الفترة من عام 2024.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر تشرين الثاني من عام 2025 ارتفاعاً مقداره 2.9 مليون دينار (4.1%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2024، لتبلغ 74.2 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 68.4 مليون دينار (8.7%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024 لتبلغ 855.6 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر تشرين الثاني من عام 2025 انخفاضاً مقداره 206.2 مليون دينار (24.7%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2024، ليبلغ 629.7 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمقدار 874.4 مليون دينار (10.3%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024 ليبلغ 9,388.3 مليون دينار.

■ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت تحويلات العاملين خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بمقدار 127.0 مليون دينار أو ما نسبته 4.6%، مقارنة بذات الفترة من عام 2024، لتصل إلى 2,895.1 مليون دينار.

■ السفر

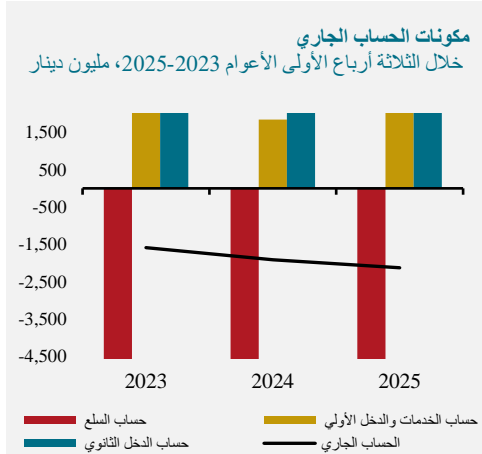
■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال عام 2025 ارتفاعاً بنسبة 7.6% لتصل إلى 5,523.3 مليون دينار، مقارنة مع عام 2024.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال عام 2025 ارتفاعاً بنسبة 5.8% لتصل إلى 1,452.5 مليون دينار، مقارنة بعام 2024.

ميزان المدفوعات



تشير البيانات الأولية المتعلقة

بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 إلى ما يلي:

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,129.0 مليون دينار (6.6% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 بالمقارنة مع عجز مقداره

1,916.3 مليون دينار (6.3% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ما نسبته 8.3% من GDP (2,659.5 مليون دينار) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025، مقارنة مع عجز نسبته 8.4% من GDP (2,565.6 مليون دينار) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 508.4 مليون دينار (8.4%) ليصل إلى 6,577.4 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 6,069.0 مليون دينار.
- ارتفاع وفر حساب الخدمات بمقدار 312.0 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 2,785.7 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 2,473.7 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل الأولي عجزاً بلغ 473.4 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 632.3 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض كل من عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 647.8 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 803.4 مليون دينار، وارتفاع وفر تعويضات العاملين بمقدار 3.3 مليون دينار ليصل إلى 174.4 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 2,136.1 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 2,311.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 118.8 مليون دينار، ليبلغ 530.5 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 56.4 مليون دينار، ليصل إلى 1,605.6 مليون دينار.

- أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025، تدفقاً للداخل مقداره 21.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 22.5 خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2024. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,721.2 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,615.1 مليون دينار خلال الثلاثة ارباع الأولى من 2024، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,081.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 846.9 مليون دينار.
- تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 890.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 66.8 مليون دينار.
- تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,039.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 937.1 مليون دينار.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 526.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 81.5 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025 التزاماً نحو الخارج بلغ 34,427.3 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2024 والبالغ 35,149.5 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025 بمقدار 3,033.2 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2024 ليصل إلى 33,746.6 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 2,077.7 مليون دينار، وارتفاع رصيد النقد والودائع في الخارج بمقدار 609.8 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري بمقدار 81.6 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في الثلاثة ارباع الأولى من عام 2025 بمقدار 2,311.0 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 68,173.9 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
 - ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 1,248.5 مليون دينار ليصل إلى 9,761.2 مليون دينار.
 - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 1,142.3 مليون دينار، ليبلغ 32,405.0 مليون دينار.
 - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 751.0 مليون دينار لتصل إلى 11,967.2 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 754.7 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 3.7 مليون دينار للبنك المركزي).
 - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 117.4 مليون دينار ليصل إلى 905.7 مليون دينار.
 - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 782.0 مليون دينار لتبلغ 8,453.1 مليون دينار.
 - انخفاض رصيد قروض البنوك المرخصة، قصيرة الأجل، بمقدار 106.0 مليون دينار ليصل إلى 523.0 مليون دينار.